

# رسالة مفتوحة إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالنيابة عن رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،

**وقعت عليها 413 منظمة إنسانية حول العالم تدعو إلى حماية المدنيين،  
ومن ضمنهم العاملين والعاملات في هذه المنظمات**

19 أغسطس/آب 2024

أصحاب المعالي والسعادة،

في اليوم العالمي للعمل الإنساني لهذا العام، ينظم موظفونا ومتطوعونا في جميع أنحاء العالم وقفات تضامنية لتسليط الانتباه على الحصيلة المرّوعة التي خلّفتها النزاعات المسلحة وأعمال العنف بين الزملاء والمدنيين، بمن في ذلك الأطفال.

لقد كشفت وحشية الأعمال العدائية التي نشهدها في نزاعات متعدّدة حول العالم عن حقيقة مرّوعة ومؤلمة، هي أننا نعيش في زمن يرتع فيه مرتكبو هذه الجرائم دون محاكمة ولا عقاب. باتت تتكرر أمامنا بصفاقة الهجمات التي تؤدي إلى مقتل المدنيين أو إصابتهم، ومن ضمنهم العاملين في المجال الإنساني ومقدمي الرعاية الصحية. وعلى الرغم من الإدانة واسعة النطاق، فإن الانتهاكات الجسيمة لقواعد الحرب غالبًا ما تمرّ دون أية محاسبة.

إن هذا الوضع الراهن مخجلٌ ولا يمكن أن يستمرّ.

في سنة 2023، قُتل وجرح عشرات آلاف المدنيين في النزاعات المسلحة، وتضاعف عدد الوفيات بين العاملين والعاملات في المجال الإنساني مقارنة بالسنة التي سبقتها (2022).

وعلى الرغم من أن سنة 2024 لم تنته بعد، فإن حصيلة حالات القتل والإصابة والاحتجاز والخطف صادمةٌ فعلا حتى تاريخه. ووقع ضحية غالبية هذه الاعتداءات عمال الإغاثة المحليين. كما سُجّلت مستويات غير مسبوقّة في التأثير سلباً على الصحة النفسية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ونخصّ بالذكر المخاطر المتزايدة والمضاعفة التي تواجهها المنظمات الإنسانية التي تقودها النساء.

تواصل اليوم أطراف النزاع المختلفة انتهاك القوانين التي تهدف إلى حماية المدنيين، بمن في ذلك العاملين والعاملات في المجال الإنساني، والمواقع والبنى التحتية المدنية.

لذلك نقف الآن، في اليوم العالمي للعمل الإنساني، مطالبين كافة الدول وأطراف النزاعات والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع، بما يلي:

1. وقف كافة الهجمات على المدنيين واتخاذ خطوات جديّة وفعالة لحمايتهم، وحماية البنية التحتية المدنية التي تعتمد عليها حياتهم.
2. حماية جميع عمال الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني، ومن ضمنهم الجهات المحلية والوطنية، ومبانيهم وأصولهم وتسهيل عملياتهم، على النحو الذي ينصّ عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2730 الذي تمّ تبنّيه في أيار/مايو 2024.
3. محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات ومحاكمتهم، فلا يجوز أن يفلت مرتكبو انتهاكات القانون الإنساني الدولي من العقاب.

إن تذكير جميع أطراف النزاعات المسلحة، وكافة الدول، بالتزاماتهم التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني لا يقتصر على مناسبة أو يوم معين، لكننا في اليوم العالمي للعمل الإنساني نشدد على أهمية ذلك وعلى أن هذه الالتزامات قطعية ومبدئية وغير قابلة للتفاوض أو الانتقاص ولا تخضع لأي استثناءات.

لا أحد فوق القانون الدولي الإنساني. ومن الضروري أن يلتزم جميع أطراف النزاع أينما كانوا وأن تفي كافة الدول بالتزاماتها، وأن تستخدم نفوذها لضمان احترام قواعد الحرب والحد من المعاناة الإنسانية.

ويتطلب الوفاء بهذه الالتزامات اتخاذ خطوات وتحركات اجادة وعملية أكثر، وليس المزيد من التصريحات. إننا نطالب بوجوب اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة، حيث أن استمرار التغاضي عن حالات الانتهاكات المؤقتة واستهداف العاملين والعاملات في المجال الإنساني من شأنه خدمة الجهات والأفراد ممن يحاولون إعاقة العمليات الإنسانية – وهذا بدوره يعني المزيد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية لدى الأطفال، والنزوح الإجباري، وانتشار الأمراض المعدية وغيرها من المخاطر.

ولن تقتصر الآثار المباشرة المترتبة على ذلك على مناطق الصراع فحسب، بل ستنتشر في كثير من الأحيان، إلى أبعد من ذلك.

ختامًا نؤكد، كحالنا دائمًا، على أننا باقون لأداء واجبنا في تقديم المساعدات الإنسانية في أماكن النزاعات والأزمات حول العالم، لكن ما شهدناه ونشهده من انتهاكات مستمرة يجعلنا نتحد اليوم في موقفنا الحازم من أجل المطالبة بمزيد من الإجراءات والجهود لحماية العاملين والمتطوعين والمدنيين الذين تتمحور خدماتنا حول تخفيف معاناتهم.